مجلـة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 608 - 620

آليات مكافحة الفساد وأثرها على التنمية الإقتصادية في الدول المغاربية (الجزائر أنموذجا)

Anti-Corruption and their Impact on the Economic Development in the Maghrebian Countries

تاريخ الإرسال: 2019/03/19 تاريخ القبول: 2019/05/15

عطاء الله فشار*
جامعة الجلفة - الجزائر
attalafechar@yahoo.fr

داني الكبير نصيرة
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
kdaninacera@yahoo.fr

بن عياد محمد سمير
جامعة سيدي بلعباس- الجزائر
benayadsamir@yahoo.fr

ملـخص:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر التي تضر بالتنمية الإقتصادية للدول، ومتفشية أكثر في الدول النامية. لذلك يجب أن تبذل الجهود الحقيقية لمحاربة الفساد من قبل المؤسسات الدولية والحكومية من خلال وضع خطط وإستراتيجيات لمكافحة الفساد . لذلك يجب أن تبذل الجهود الحقيقية لمحاربة الفساد من قبل المؤسسات الدولية والحكومية من خلال وضع خطط وإستراتيجيات لمكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد؛ التنمية الإقتصادية؛ الدول النامية؛ مكافحة الفساد.

* - المُؤلِف المُراسل.

Abstract:

Corruption is one of the most dangerous phenomena affecting economic development countries and it persists in developing countries.

Therfore the real efforts must make to fight corruption by international and governments institutions by putting in place anticorruption plans and strategies.

Like in the Maghrebian countries led by Algeria, which is the most one who fight corruption crimes by political and economic analysis with its initial ratification of the United Nations Convention.

Keywords: *Corruption; Economic Development; Developing Countries; Anticorruption.*

مقدمة:

يعتبر الفساد إحدى آفات العصر الذي يفتك بالبلدان النامية والمتقدمة على حد السواء، في القطاع العام والخاص وفي مختلف طبقات المجتمع، حيث له تأثير سلبي أكبر بكثير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا لانعكاساته السلبية على النشاط الإقتصادي ويتضح ذلك جليا في مشكل البطالة والفقر. بحيث نجده يؤثر على المجمعات الإقتصادية وعرقلة عجلة التنمية الإقتصادية كعدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بتراجع إيرادات الدولة من ضرائب ورسوم وخدمات لتفشي جرائم الفساد.

فالتنمية الإقتصادية هي الشغل الرئيسي لمختلف الدول والحكومات المتعاقبة خاصة الدول العربية والإفريقية وخصوصا دول المغرب العربي على رأسها الجزائر، حيث ومنذ بداية التسعينيات شهدت هاته الدول انهيار في أسعار البترول مما خلف ذلك عدة آثار سلبية على إقتصاديات هذه الدول نتج عنها زعزعت البيئة الإجتماعية والإقتصادية والاستقرار السياسي في البلدان النامية. لذا تفطنت هذه الدول وجعلت من التنمية الإقتصادية قاطرة تتجاوز بها الإضطرابات الإجتماعية والإقتصادية والأمنية والوصول بها إلى بر الأمان.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدول المغاربية بما فيها الجزائر بخصوص دفع عجلة التنمية، إلا أن الفساد والجرائم المنجرة عنه إلتهمت البنى الإقتصادية وأنهكت الدول بميزانيات ضخمة عرقلة النمو الإقتصادي، لا سيما بعد تطور أشكاله (الفساد)، واستفادته من معطيات العصر التي تشمل العولمة والتطور التكنولوجي، حيث كانت أثاره سلبية بشكل أوسع وأشد فتكا في الأداء الإقتصادي للدول، لذا كان لزاما عليها سن قوانين وتشريعات ردعية تقف في وجه ذلك.

- **الإشكالية:** بناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة وهي كالأتي: **ماهي الآليات التشريعية والتنظيمية المتخذة لمكافحة جرائم الفساد وما مدى تأثير ذلك على التنمية الإقتصادية في الدول المغاربية عموما وفي الجزائر خصوصا؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحور الأول: ماهية التنمية الإقتصادية

إن التفكير الحقيقي في التنمية الإقتصادية يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وخصوصا بعد خضوع العديد من الدول للاحتلال الأوروبي، إذ أثر كثيرا على مجتمعاتها؛ بسبب استغلاله الموارد الطبيعية فيها، وبعد إنهاء الاحتلال الأوروبي لهذه الدول، بقيت تعاني انخفاضا في معدل المستوى المعيشي مع انتشار ملحوظ للمجتمعات الفقيرة، المعروفة في الأدبيات الإقتصادية بمصطلح الدُّول النّامية عامة والدول المغاربية خاصة.

اعتمد تطبيق التنمية الإقتصادية ودراستها في القرن العشرين، على إدراك مجموعة من المعايير والمؤشرات المُستخدَمة للتعامل مع الدول، وخصوصا النامية منها؛ لذلك لا يوجد إلى الآن تعريف ثابت لمصطلح الدول النّامية، مما أدى إلى ضرورة تفعيل دور القياس في فهم التنمية الإقتصادية لهذه الدول، لذا تم الاعتماد على معيار دخل الأفراد؛ لأنه من أهم المعايير الإقتصادية تأثيرا على الإقتصاد؛ إذ كلما كان الدخل الفرديّ مرتفعا، أدى ذلك إلى نموّ الإقتصاد، واستُخدِم كذلك معيار قيمة الخدمات والسّلع، فعندما يمتلك السكّان قوة شرائية مناسبة، عندها يشير ذلك إلى وجود تنمية إقتصادية واضحة، تعرَف بمصطلح الرفاه الإقتصادي. ولقد اهتم البنك الدولي في عام 1985م بمتابعة التنمية الإقتصادية في الدول النامية، خاصة ذات الدخل المنخفض نسبيا؛ إذ تمت الإشارة إلى أن الدولة النامية هي التي تحتاج دعما في تنميتها الإقتصادية، ومعدّل الدّخل الخاص للفرد الواحد فيها أقل من 400 دولار أمريكي، مقارنة بالدول متوسطة الدخل، حيث يتجاوز معدّل دخل الفرد فيها 400 دولار، وهكذا أصبح للتنمية الإقتصاديّة دور محوري ومهم في الواقع الإقتصاديّ للدّول، وتحديداً تلك التي تعاني صعوبةً كبيرةً في التعامل مع قطاع الإقتصاد الخاصّ بها، ممّا يدفعها إلى تطبيق خُطّة استراتيجية وتنموية؛ بهدف دعم التنمية الإقتصادية فيها.[1]

فالتنمية الإقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[2]

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

لذا يمكن القول بأن التنمية الإقتصادية هي سياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي في عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة.(3)

المحور الثاني: أهداف التنمية الإقتصادية

يمكن أن نجمل أهداف التنمية الإقتصادية في النقاط التالية: (4)

أولا- زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الإقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الإقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها. فلا سبيل للقضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

ثانيا- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى الدول النامية لتحقيقها، لأن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان يعد من الضرورات الأساسية للحياة من مأكل وملبس ومسكن. فالتنمية الإقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ثالثا- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الإقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما تزايدحجم السكان واتسعت حدود الدولة.

كما تكمن أيضا أهداف التنمية الإقتصادية فيما يلي: (5)

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- تعتبر أحد أهم الأدوات التي تساعد الدول على الإستقلال الإقتصادي.
- تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخولهم؛ توفير فرص عمل لهم.
- توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.
- تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الإقتصادي المنشود.
- تقليل الفجوة الإقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

المحور الثالث: واقع التنمية الإقتصادية في الجزائر

تتمتع الجزائر بإمكانيات تنموية معتبرة رغم عدم وجود استغلال أمثل لها، حيث يمكن الإشارة إلى أهم القطاعات على النحو التالي:

أولا- الفلاحة:

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني وقد ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع مثلا من 322 مليار دينار سنة 2000 إلى 548 مليار دينار سنة 2006، أي بنسبة 8٪ كمعدل سنوي مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، مع ملاحظة أن معدل نمو القطاع متذبذب حسب الظروف المناخية، وقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسات التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 بهدف تمكين القطاع الفلاحي من المساهمة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.(6)

ثانيا- الإنتاج الحيواني:

يمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال الكميات المنتجة من اللحوم والألبان والبيض، حيث لم يسجل إنتاج اللحوم تطورا كبيرا، فقد انتقل الإنتاج من 497 ألف طن سنة 1995 إلى 588 ألف طن سنة 2007، أي بمعدل نمو سنوي 1.4٪، رغم مساهمة عملية غلق الحدود البرية مع المغرب في تقليص عدد الماشية المهربة، أما إنتاج الألبان فقد انتقل من 1168 ألف طن سنة 1995 إلى 1647 طن سنة 2007 وهو ما يمثل معدل نمو سنوي 2.9٪، في حين سجل إنتاج البيض معدل سنوي 2.1٪ خلال نفس الفترة.

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

ثالثا- الصيد البحري وتربية المائيات:

تتوفر الجزائر على العوامل الطبيعية الضرورية للنهوض بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، حيث تسمح الظروف المناخية بازدهار هذا القطاع إذ يقدر عدد أيام النشاط أي عدد الأيام الممكنة للخروج إلى عرض البحر من أجل الصيد بـ 210 يوم في المتوسط، كما أن شكل وتركيبة الساحل (جيومورفولوجية الساحل) توفر كل ما هو ضروري للصيد البحري وتنمية الموارد البحرية.

رابعا- الصناعة:

أعطت السلطات العمومية للقطاع الصناعي أهمية كبيرة مباشرة عقب الاستقلال نظرا لوعيها بدوره في التنمية الإقتصادية، غير أن التركة الموروثة عن الإستعمار جعلت التركيز يبقى على الصناعات الإستخراجية على حساب غيرها من الصناعات، باعتبار أن الإستراتيجية الصناعية الإستعمارية كانت تركز على تصدير المواد الخام فقط، وعدم الاهتمام بوضع قاعدة صناعية متنوعة تسمح بازدهار قطاع الصناعة محليا، يضاف إلى ذلك النقائص الكبيرة في الموارد البشرية المؤهلة أثناء تلك الفترة، كما أنه لم يتم استغلال العوائد النفطية الكبيرة خلال السبعينات ومطلع الثمانينات في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية.

حيث ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة على المحاور التالية:

- استهداف قطاعات معينة وترقيتها وتطويرها.
- الإنتشار القطاعي للصناعة.
- سياسات الترقية الصناعية عن طريق تشجيع الإبتكار والإبداع في المجال الصناعي.

المحور الرابع: ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات الفساد العالمية

إذا تطرقنا إلى الدول المغاربية أو العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نجد أن منظمة الشفافية الدولية أصدرت ما يعرف بمؤشر مدركات الفساد الذي يتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس المنظمة. حيث يكشف هذا المؤشر عن معلومات تبعث بالقلق بخصوص تفشي آفة الفساد في الدول. فعلى الرغم من مساعي محاربة الفساد في مختلف أنحاء العالم عامة والدول المغاربية خاصة وعلى رأسها الجزائر، إلا

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

أن جهود معظم الدول تبقى متعثرة. كما أن التقدم الذي أحرزته عدة بلدان في هذا المجال خلال السنوات الست الماضية كان خجولا ، إن لم يكن معدوما.

والأدهى من ذلك أن التحليل المفصل لنتائج المؤشر قد كشف أيضا عن تتدنى مستويات حماية الصحافة والمنظمات غير الحكومية هي التي تتصدر أعلى معدلات الفساد في معظم البلدان .

ويتولّى المؤشر تصنيف 180 بلدا وإقليما وفقا لمدركات انتشار الفساد في قطاعها العام، استنادا إلى آراء الخبراء والمسؤولين في مجال الأعمال، وذلك حسب مقياس يتراوح بين 0 و100 نقطة، حيث تمثل النقطة الصفر البلدان الأكثر فسادا في حين تمثل النقطة 100 البلدان الأكثر نزاهة.

وتوصل المؤشر هذه السنة إلى أن أكثر من ثلثي البلدان قد حصلت على درجة تقل عن 50 نقطة حيث أنّ معدل الدرجات بلغ 43 نقطة.

وخلال السنوات الستة الماضية شهدت كل كوت ديفوار، السنغال والمملكة المتحدة، تحسنا في ترتيبها، بينما تتاجع ترتيب الكثير من البلدان نذكر من بينها اليمن وسوريا وأستراليا. حيث جاءت سوريا (14 نقطة) ثمّ جنوب السودان (12 نقطة) وأخيرًا الصومال (9 نقاط) في ذيل الترتيب.

ويُذكر أن منظمة الشفافية الدولية أطلقت مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم.

حيث نجد ترتيب عشر الدول الأولى من حيث النزاهة حسب ما أورده تقرير مؤشر الفساد العالمي الصادر سنة 2018 حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): ترتيب عشر دول الأولى عالميا من حيث النزاهة وقلة الفساد

الترتيب	الدولة	تنقيط 2017	تنقيط 2016	تنقيط 2015
01	نيوزيلاندا	89	90	91
02	الدنيمارك	88	90	91
03	فيلندا	85	89	90

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

04	النرويج	85	85	88
05	سويسرا	85	86	86
06	سنغافورا	84	84	85
07	السويد	84	88	89
08	كندا	82	82	83
09	لكسمبورغ	82	81	85
10	هولندا	82	83	84

Source: https: //www.transparency.org/news/feature/corruption-perceptions-index-2017

الشكل رقم (01): ترتيب عشر دول الأولى عالميا من حيث النزاهة والفساد

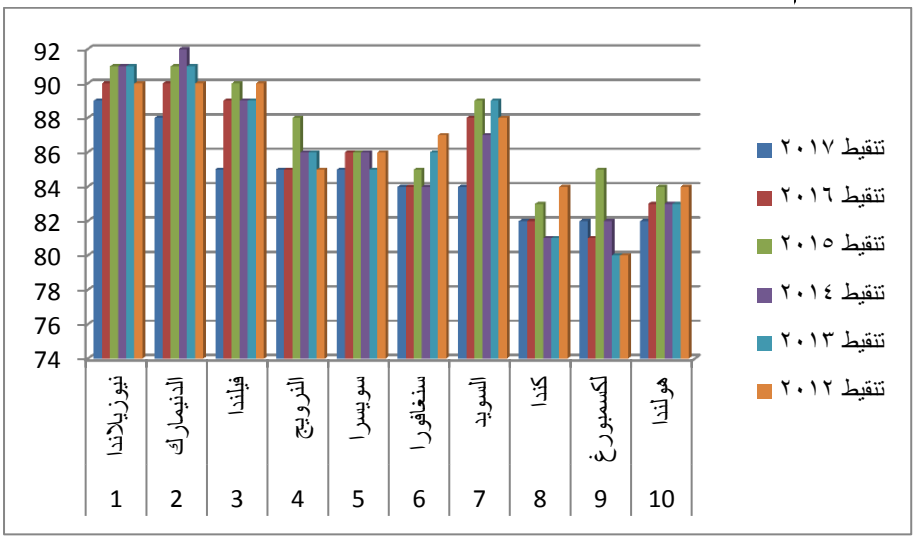

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير مؤشر الفساد العالمي.

أما بخصوص الدول العربية فنجد ان تقرير مؤشر الفساد العالمي أدرج الترتيب التالي:

الجدول رقم (02): ترتيب عشر دول العربية الأولى عالميا من حيث النزاهة والفساد

الترتيب	الدولة	تنقيط 2017	تنقيط 2016	تنقيط 2015
25	الإمارات	71	66	70
33	قطر	63	61	71
61	السعودية	49	46	52

EISSN: 2588-2368 ـــــ ISSN: 2352-975X

63	الأردن	48	48	53
73	عمان	44	45	45
79	تونس	42	41	38
86	المغرب	40	37	36
106	البحرين	36	43	51
115	الجزائر	33	34	36
121	مصر	32	34	36

Source: https: //www.transparency.org/news/feature/corruption-perceptions-index- 2017

الشكل رقم (01): ترتيب عشر دول العربية الأولى عالميا من حيث النزاهة والفساد

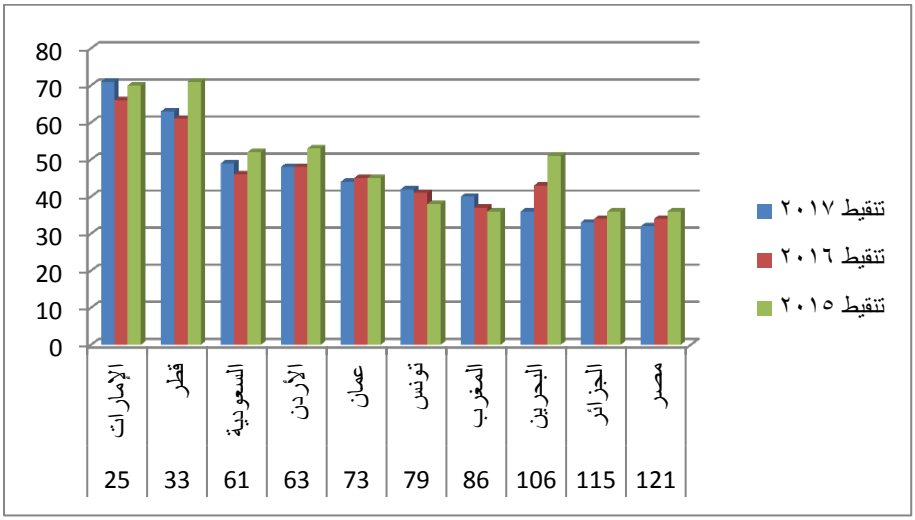

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير مؤشر الفساد العالمي.

المحور الخامس: هيئة مكافحة الفساد

يعد الفساد من أخطر الجرائم التي تعاني منها دول العالم بأسره، الأمر الذي استوجب إجراءات سريعة لوضع أداة قانونية دولية لمكافحة الفساد وهذا من خلال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المؤرخة في 2003/10/31 والتي تم التوقيع عليها بالمكسيك في المؤتمر السياسي المنعقد من 09 إلى 13 ديسمبر 2003 من الدول المنظمة والتي انضمت إليها الجزائر.(7)

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

حيث تعتبر الجزائر من الدول الأولى التي وقعت على الإتفاقية وصادقت عليها في أفريل 2004 بمرسوم رئاسي رقم 04-128 الجريدة الرسمية عدد 26 بتاريخ: 2004/04/25، ولتحقيق الانسجام بين كل من التشريع الدولي والتشريع الداخلي الجزائري جاء القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، بتدابير وقائية وأجهزة لمحاربة هذه الظاهرة منها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.(8)

حيث نصت المادة 17 من القانون السالف الذكر على أنه: "تنشأ هيئة وطنية متعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد". كما حددت المادة 18 منه على أنها هيئة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، فهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة لا تخضع لأي رقابة إدارية أو وظيفية ولا تخضع لمبدأ التدرج الهرمي الذي تتميز به الإدارة والهياكل المكونة لها، ولا تعتبر لجان أو مرافق عمومية تقوم بدور مكافحة الفساد وتزداد فعاليتها في مجال التعاون الدولي، وتوضع هذه الهيئة لدى رئيس الجمهورية، وتتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الوقاية ومحاربة الفساد.

نصبت هذه الهيئة بتاريخ 2011/01/03، حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 2006/11/22.(9)

وحتى تباشر مهامها وصلاحياتها على النحو المستقل المطلوب منها، وضع المشرع الجزائري مجموعة من الأحكام المختلفة التي تضمن استقلالية هذه الهيئة المنصوص عليها في المادة 19 من قانون مكافحة الفساد.(10)

ومن أهم هذه الأحكام، قيام الأعضاء الموظفين في هذه الهيئة بأداء اليمين الخاصة بهم قبل استلامهم المهام.(11)

المحور السادس: أثر الفساد على التنمية الإقتصادية

يعتبر الفساد أحد عوائق التنمية الإقتصادية وله نتائج سلبية وتتمثل فيما يلي: (12)

1- الفشل في جذب الإستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية ؛ فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، والتي تشكل شرطا أساسيا لجذب الإستثمارات المحلية والخارجية على حد السواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرتي الفقر والبطالة.

2- هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة، كنتيجة لهدر الإيرادات العامة؛

3- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

4- هجرة الكفاءات الإقتصادية، نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في إشغال المناصب العامة.

المحور السابع: دور هيئة مكافحة الفساد

تمارس الهيئة العديد من المهام والصلاحيات التي تشمل تلك التدابير الوقائية، الإستشارية الإدارية.

أولا- التدابير الإستشارية:

وتتمثل مايلي:

1- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من ظاهرة الفساد بتكريس مبدأ الشفافية في تسيير الأموال العامة.

2- جمع وتحليل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد، لا سيما البحث في الإطار التشريعي والتنظيمي والإجرائي عن الثغرات القانونية التي تسهل عمليات إفلات المتورطين والفاعلين في الجزائر المتعلقة بالفساد ومن ثم تقديم التوصيات بإزالتها.

3- السهر على تقرير التنسيق ما بين القطاعات والتعاون بين الهيئات المعنية بمكافحة الفساد.(13)

ثانيا- التدابير الإدارية:

لعل أهم عمل تقوم به الهيئة في مواجهة الفساد تكمن في عملية تلقي التصريحات بالممتلكات التي تعود إلى الموظفين، كون هذا التصريح يعين الذمة المالية أو عناصر الذمة المالية للموظف في ظروف مختلفة وهو ما يسمح بمقارنة البيانات الواردة في هذه التصريحات مع تطور الذمة المالية في الظروف العادية.

ما يمكن التأشير عليه بخصوص هذا الإجراء، أنه يخص فئة كل من رؤساء وأعضاء المجالس الشعبية المحلية المنتخبة وأعضاء الهيئة من تلقي التصريحات

EISSN: 2588-2368 ـــــــــــــــــــــــ ISSN: 2352-975X

بالممتلكات الخاصة برئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ورئيس المجلس الدستوري وأعضاء الحكومة ورئيس الحكومة (الوزير الأول) ورئيس مجلس المحاسبة، ومحافظ البنك المركزي والسفراء والولاة والقضاة وإحالتهم إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا.(14)

وعندما تتوصل الهيئة إلى وقائع ذات طابع أو وصف جزائي، تحول الملف إلى وزير العدل حافظ الأختام الذي يخطر النائب العام المختص إقليميا لتحريك الدعوى العمومية عند اقتضاء ذلك.(15)

وعلى هذا الأساس فإن الوظيفة العامة تكليف للقائم بها وليس تشريف، فالقائم على أداء الوظيفة مكلف بأداء واجبات وظيفته بدقة وأمانة وسرعة وعلى الدولة أن توفر له عدة ضمانات قانونية من الإعتداء، وتقرر له عقوبات صارمة إذا اعتدى على المواطن أثناء تعامله مع المستفيدين من خدمة المرفق العام الذي يعمل به.(16)

خاتمة:

رغم الجهود المبذولة على جميع الأصعدة الدولية بما فيها الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر من أجل التعاون لمكافحة الفساد، إلا أنها لا زالت تفتقد تلك الفعالية، وهذا رغم التشريعات القانونية والمؤسساتية المختصة في الوقاية من الفساد ومكافحته، حيث أن الجزائر على سبيل المثال لا الحصر نجد أنه وبناء على مؤشر الفساد العالمي قد تراجعت من سنة 2015 بنقطة 36 إلى النقطة 34 سنة 2016، ثم بعد ذلك التراجع من النقطة 34 إلى النقطة 33 سنة 2017، ما يوحي بتعفن الوضع في الجزائر والانتشار المتزايد لجرائم الفساد وهو ما شهدته الساحة الوطنية عبر السنوات الأخيرة المتمثلة في أزمة الخليفة، الطريق السيار شرق غرب، بنك الجزائر، سوناطراك، ...إلخ. فربما لهو دليل على فشل الآليات القانونية التي رصدتها الجزائر في مكافحة الفساد وعدم فاعليتها.

وعليه يمكننا الخروج ببعض التوصيات التي ندرجها كالآتي:

- ضرورة تعزيز التعاون بين المصالح المختصة في مجال مكافحة الفساد داخل الجزائر، وخارجيا ما بين الجزائر والدول المغاربية خصوصا وبين دول العالم عموما.

- تبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد وإبرام الإتفاقيات في إطار التعاون الدولي.

- تعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والقضائية داخليا ودوليا من أجل محاربة الفساد.

- منح المؤسسات والمصالح الأمنية الضمانات القانونية من أجل تأدية مهامها بشفافية وفاعلية.

الهوامش والمراجع:

(1)- مفهوم التنمية الاقتصادية مقال منشور بالموقع الالكتروني
https: //mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85- %D8%A7 %D 9%84%D8%AA %D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9- %D8%A7%D 9%84 %D 8% A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9
زيارة بتاريخ 2018/11/10.

(2)- رمزي سلامة، إقتصاديات التنمية، الدر الجامعية، الأردن، 1998 ص ص 107- 108.

(3)- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ص ص 16- 17.

(4)- علي الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص 11.

(5)- حربي عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2000، ص54.

(6)- ملف التجديد الفلاحي والريفي، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

(7)- جباري عبد المجيد، دراسات قانونية في المادة الجزائية على ضوء أهم تعديلات، الطبعة الثالثة، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 129.

(8)- نفس المرجع، ص 130.

(9)- باديس بوسعيود، مأسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999- 2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، جوان 2015، ص 106.

(10)- رمزي حوحو، المرجع السابق، ص 73.

(11)- نفس المرجع، ص 74.

(12)- محمد المهياني، آليات حماية المال والحد من الفساد الإداري بحوث وأوراق عمل في المؤتمر المنعقد في الرباط، ماي 2008، ص ص 33- 43.

(13)- رمزي حوحو، المرجع السابق، ص 76.

(14)- نفس المرجع، ص 77.

(15)- نفس المرجع، ص 78.

(16)- عبد القادر عبد الحفيظ الشيخلي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، التدابير القانونية لمكافحة الفساد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X